

المصرفية الإسلامية في خمسين عامًا: إنجازات الماضي وآمال المستقبل



قاعة المعلم محمد عوض بن لادن - مبنى الطالبات
جامعة الأمير مقرن - المدينة المنورة - السعودية



(16 - 17 إبريل 2025م) - (18 - 19 شوال 1446هـ)

مبنى الطالبات - جامعة الأمير مقرن
المدينة المنورة - السعودية



الفعاليات المصاحبة



(15 إبريل 2025م) - (17 شوال 1446هـ)

تمهيد:

شكّلت المصرفية الإسلامية مرحلة فارقة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي في العصر الحديث، حيث برهنت على أن الاقتصاد الإسلامي نظامٌ حضاريٌّ صالحٌ للتفاعل مع التحديات المختلفة، وأنه يملك حلولاً ناجعة لمشكلات الاقتصاد الواقعة أو المتوقعة، وأنه قادر على توفير السيولة والربحية في ظل مبادئ العدالة والتنمية والاستدامة، دون أي تبعات سلبية كما هو الواقع في النظام المصرفي التقليدي.

لقد مثّلت هذه التجربة نقطة تحوّل كبيرة في تاريخ هذا الاقتصاد، بما أوجدته من مؤسساتٍ تمويليةٍ معاصرةٍ تستغل التكنولوجيا المتاحة وتطرح منتجات كفاءاً لجذب المدخرات وتحريك السيولة النقدية في قنوات الاقتصاد الحقيقي، القائم على الإنتاج والمشاركة وتقاسم المخاطر. ومع توالي الإنجازات والتنوّع والانتشار الذي شهدته هذه التجربة؛ أخذت طريقها إلى العالمية، ليس فحسب من خلال اعتراف كثير من الدول الغربية والجامعات الكبرى في هذه البلاد بأهمية التمويل الإسلامي، ولكن أيضاً عندما وضعت المصرفية الإسلامية لبناتها في تلك البلاد، إما من خلال بنوك إسلامية خالصة، أو من خلال نوافذ للبنوك الغربية تقوم باستثمار الأموال وفقاً لصيغ التمويل الإسلامية، التي اكتسبت صفة الأخلاقية كسمة وعلامة تفرّقها عن صيغ التمويل الغربية. ومع ذلك يبقى هناك مزيد من الأسئلة عن الآفاق العالمية التي يمكن أن تصل إليها هذه التجربة في ظل التحديات المختلفة التي يشهدها عالم اليوم.

إن نجاح التجربة المصرفية الإسلامية وانتشارها شرقاً وغرباً، مرتبطٌ بشكل كبير بعدالة وفعالية صيغ التمويل الإسلامية التي عرض لها الفقهاء، وهذا يشير بقوة إلى الدور الذي لعبه الفقهاء المسلمون في مراحل مختلفة من تاريخ الاقتصاد الإسلامي، ويفتح الشهية العلمية ويحفزها على البحث المتتابع عن الحلقات التي مرت بها هذه التجربة. فإن بين يدي الجهود الحديثة التي انطلقت بعدها المصرفية الإسلامية؛ إسهاماتٍ ممتدةً لعلماء المسلمين في شتى عصورهم وفقاً لظروف الزمان والمكان، وإن البحث المخلص لقادرٌ على الكشف عن معالمها، ليؤطر بذلك حلقة أو حلقات من سلسلة تاريخ المصرفية الإسلامية، ويبين إلى أي مدى أثرت هذه الحلقة في تأصل هذه التجربة وامتدادها.

لقد بدأت المصرفية الإسلامية بحلمٍ داعب مُخيّلة الرواد الأوائل ، وأملٍ كبير في وجود نظام مصرفي إسلامي يتجنب المعاملات الربوية، ويقوم أساساً على قواعد وصيغ تمويل الاقتصاد الإسلامي، لكن إيمانهم بقيم الاقتصاد الإسلامي وإمكانياته الهائلة لم يدعمهم يقفون طويلاً مع هذا الحلم، حتى أخرجوه إلى دائرة الضوء، من خلال جهود مختلفة على المستوى الفكري والعملي والتخطيطي. فما إن بدأت المحاولة حتى امتدت التجربة واتسع نطاقها، وبلغت آفاقها أمداءً طويلة في سنواتٍ معدودة، وبات الحلم حقيقةً، وأصبحت الجهود النظرية حقيقةً واقعيةً، تنبئ بميلاد عصر جديد هو عصر الاقتصاد الإسلامي، الذي بُعث ليعيد تأسيس مفهوم جديد عن المصرفية الإسلامية التي تستهدف كلاً من الربح والتنمية، عبر اقتصاد أخلاقي ترتبط فيه القيمة بالربحية، وتتكامل به المصالح المختلفة، وتنطلق من خلاله الاستثمارات نحو إعمار الأرض وبث روح الحياة الكريمة في أنحاءها.

وقد أغرى نجاح هذه التجربة البنوك التقليدية على المنافسة في نفس المجال، فظهرت فكرة النوافذ الإسلامية؛ كتطبيقات مصغرة للبنوك الإسلامية، لكن قيام هذه النوافذ لم يكن في كثير من الأحيان يعني أنها كيانات مصرفية مستقلة، وذلك إذا كانت هذه النوافذ مندرجة ضمن منظوم البنك التقليدي الإداري والقانونية، والمالية؛ بحيث لا تنفرد بميزانيات مستقلة، ولا تمتلك تشريعات خاصة، مما طرح تساؤلات حول نموذج النوافذ الإسلامية لازالت الأوراق العلمية تتداولها.

وبلا شك يتوقف الإجابة عن هذه التساؤلات على تقييم دور هذه النوافذ، وبيان أثرها من حيث التأثير على قطاعات المصرفية التقليدية، ومن حيث التزامها وتحقيقها لمبادئ وأهداف المصرفية الإسلامية، إلى جانب تقييم حجم التحديات التي تواجه هذه النوافذ في سبيل أداء هذه الأدوار، والمتطلبات التشريعية والمحاسبية والشرعية والتقنية لضمان صدق تعبيرها عن المصرفية الإسلامية.

وإذا كانت النوافذ الإسلامية تمثل توجهاً من جانب البنوك التقليدية للمشاركة في ثمار النجاح، فإن هنالك سعيًا في الاتجاه المعاكس من قبل المؤسسات المالية الإسلامية التي استخدمت الاستحواذ كحل جذري لهذه المشكلات، حيث مثل الاستحواذ خطة ذكية لتحويل هذه

المؤسسات من الاتجاه المصرفي التقليدي إلى اتجاه المصرفية الإسلامية، وقد كانت فكرة الاستحواذ من أهم الاستراتيجيات التي وظفتها المصرفية الإسلامية لتحقيق التوسّع والانتشار، وإن التجارب المختلفة في هذا الشأن لتبرهن وتثبت مدى قوة هذه الاستراتيجية في دعم مسار المصرفية الإسلامية، وتعزيز وجودها.

ولقد أصبحت الحوكمة المؤسسية ضرورة من ضرورات مؤسسات الأعمال في العصر الحديث؛ كونها معايير محددة تضمن توازن العلاقات بين القائمين على إدارة هذه المؤسسات، في ظل رقابة متعددة المستويات، وشفافية في الإفصاح وعرض البيانات، وعدالة في توزيع الحقوق والمسؤوليات، ومع هذه الأهمية باتت المؤسسات المالية الإسلامية، والمصرفية الإسلامية خاصة في حاجة ماسة إلى مثل هذه الحوكمة؛ انطلاقاً من تأصل إجراءات هذا المفهوم في الفكر الإسلامي، وأملاً في تحقيق أهداف المصرفية الإسلامية وقيامها على أسسها المرجعية التي قررها الرواد الأوائل.

إن حوكمة أداء المصارف الإسلامية هي إحدى أهم متطلبات الاستدامة، وشرط موضوعي لتحقيق مصالح كافة الأطراف المعنية، ويعني ذلك ضرورة توفير الرقابة الشرعية بمستوياتها المختلفة، وتحديد الهيئات والمؤسسات التي تساعد على تحقيق هذا المطلب وبيان أدوارها المختلفة، إلى جانب التحديات المختلفة التي تحول دون ضمان الامتثال الشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية، وقد ظهرت نماذج متميزة من المعايير الشرعية الدولية عكست وجسدت مظهرًا من مظاهر الحوكمة المنسجمة مع قيم الاقتصاد الإسلامي، القائمة على العدالة والشفافية والمسؤولية والمحاسبة، لكنها - في جانب التطبيق - تواجه جملةً من التحديات من حيث إمكانية التعميم، وجدواها، وتأثيره على الابتكار والتطوير، وهي تساؤلات تحتاج إلى دراسات عميقة وبحوث واعية.

ولقد ارتبطت المصرفية الإسلامية منذ بداياتها بأدوار اجتماعية وتطوعية؛ باتت تشكّل فارقاً بين هذه المصرفية وغيرها من المنظومات الوضعية، وباتت فكرة المسؤولية الاجتماعية تشكّل جزءاً من هوية هذه المؤسسات، ويشهد واقع عمل هذه المؤسسات بدورها الكبير في تفعيل قطاع البر والإحسان (زكاة - صدقة - وقف - قرض حسن)، ذلك القطاع الذي أسهم بشكل

كبير في القيام بواجب التنمية الإسلامية بشكلها الاجتماعي المستدام، وتزويد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بالتمويل اللازم لتأسيس اقتصاد محلي نشط، من خلال مشروعات تدعم المواهب وتزود الخبرات الفردية بالتمويل اللازم لتوسيع نطاق الإنتاج المحلي في البلاد، وكل ذلك يتطلب النظر في هذه الأدوار وإبرازها وتقييمها وتقويمها إن لزم الأمر، ويتطلب ذلك توجيه الجهود وحشد الخبرات لوضع معايير وصياغة مؤشرات ترصد مدى الاضطلاع بهذا الدور، بالإضافة إلى البحث في أثر اندماج الدور الاجتماعي في القطاع المصرفي، وجدوى العمل على إيجاد مؤسسات اجتماعية مستقلة عن هذا القطاع المشار إليه.

وإن صياغة مستقبلٍ واعدٍ للمصرفية الإسلامية يستقيم مع بدايات نهضتها يتطلب دراسة تحولات هذه المصرفية، والتحديات التي تواجه عملها على مستوى التواجد عالمياً، في ظل ما يفرزه الواقع من تكنولوجيا متنوعة ومعاملات معقدة، ثم بلورة السياسات الجديدة وتقويم مسار العمل في ضوء هذه الدراسة، مع العمل الدؤوب على إزاحة هذه التحديات وعلى رأسها الجوانب القانونية والجوانب المتعلقة بكوادر العمل، إلى جانب العمل على تطوير منتجات هذه المصرفية تماشياً مع رؤيتها، وحيلولةً بينها وبين التماهي في تيار المصرفية التقليدية؛ لذا لابد من تحليل بيئي لواقع هذه المؤسسات يكشف عن نقاط القوة والضعف، وآليات استثمار الفرص في سبيل تحقيق مستقبلٍ رائدٍ. ولا شك أن المصرفية الإسلامية في ظل التكنولوجيا المالية الحديثة، وسياسات التحرر الاقتصادي والتغير الهيكلي في القواعد التنظيمية تحظى بفرص كبيرة في سهولة الحصول على تمويل عالمي غير إقليمي، ولكنها في الوقت نفسه تكون عرضة لكثير من مخاطر الأزمات والتقلبات، التي عادة ما تصاحب تدويل الأعمال والانفتاح على السوق العالمي، ما يتطلب العمل على ابتكار أدوات جديدة لإدارة مخاطر السوق وتعظيم الاستفادة لمستقبل المصرفية الإسلامية.

وإن بقاء المصرفية الإسلامي واستدامتها ليس حلمًا بعيد المنال، في ظل وجود تجارب ناجحة ومجموعات مصرفية ساهمت منذ النشأة الأولى في ريادة قطاع المصرفية الإسلامية وتعزيز مفاهيم الاقتصاد الإسلامي، وتقليل الفجوة بين النظامين الإسلامي

والتقليدي، والتأكيد على أن هذه المصارف ليست مجرد بديل للمصارف التقليدية بل هي خيارٌ مستدامٌ، بما تقوم عليه من تكاتف وتكامل، يعزز أساسها، ويوسع نطاقها، ويمنحها قدرة على البقاء والاستمرار، اعتماداً على عمليات التعاون المستمرة والقنوات المالية المترافدة، بين المصارف وشركات الاستثمار، إلى جانب وجود شركات التأمين التكافلي التي توفر الحماية المالية للأصول والمشاريع الاستثمارية، وإن كان هذا رهناً بإدارة ذكية تحسن اقتناص الفرص وتفادي المخاطرة، وإن كان رهناً - كذلك - بالحفاظ على الهدف الأولوي للمصارف الإسلامية في تحقيق تنمية اجتماعية شاملة، قوامها تكريم الإنسان وتوفير مستوى معيشة يليق به، بحسب ظروف الزمان والمكان.

وإيماناً منا بأهمية تاريخ المصرفية الإسلامية ودور هذه المصرفية في النهوض بالاقتصاد الإسلامي على مستوى الفكر والتطبيق، وفي تحقيق أهدافه ودعم التنمية في كل مستوياتها جاءت ندوة البركة الخامسة والأربعون لهذا العام موسومة بـ: "المصرفية الإسلامية في خمسين عاماً: إنجازات الماضي وآمال المستقبل"؛ للتأكيد على هذا المعنى من خلال استضافة واستكتاب المختصين في مختلف جوانب هذا الموضوع، والإسهام بتقديم توصياتهم من منظور الاقتصاد الإسلامي.



أهداف الندوة :

تهدف ندوة البركة لهذا العام إلى رصد دور المصرفية الإسلامية في النهوض بالاقتصاد الإسلامي على مستوى الفكر والتطبيق، وفي تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي ودعم التنمية في كل مستوياتها، إلى جانب استشراف مستقبل المصرفية الإسلامية وفقا للتحديات التي تعايشها، وفي إطار هذا الهدف العام جاءت هذه الأهداف الفرعية من خلال جلسات ومحاور الندوة وهي على النحو الآتي:

1 استقصاء جذور المصرفية الإسلامية واستكشاف جهود الرواد الأوائل، من حيث الرؤية، والتخطيط، والتطبيق، واستراتيجيات التوسع بالتجربة من المحلية إلى العالمية ومن الكيانات المفردة إلى المجموعات الكبرى.

2 دراسة أثر الاستراتيجيات المبتكرة للتوسع والانتشار، كالنوافذ الإسلامية، والاستحوذات التي حولت البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية، ومدى تعزيزها لهوية المصارف الإسلامية وتوسيع نطاق التمويل الإسلامي.

3 التعرف على متطلبات وآليات لحكومة أداء المصارف الإسلامية، ودور المعايير الشرعية في ضبط أداء المصارف الإسلامية، وأبرز التحديات التي تواجه تطبيق هذه المعايير، وعلى رأسها التحديات التكنولوجية وتحديات الامتثال الشرعي.

6 تقييم دور المجموعات المصرفية الإسلامية في قيادة قطاع المصرفية الإسلامية وتعزيز مفاهيم الاقتصاد الإسلامي، وفرص التوسع الدولي والإقليمي والتحديات التي تحول دون ذلك، مع تقييم الدور الاجتماعي والإنساني لهذه المجموعات.

5 استشراف مستقبل المصارف الإسلامية وإمكانية قيادته للسوق العالمي في ضوء التحديات المالية والإدارية والتشريعية، وفي ضوء الفرص الواعدة التي تتوفر للمصارف الإسلامية، خاصة تلك المتمثلة في التكنولوجيا المالية التي أزالَت كثيرا من العوائق أمام تمدد المؤسسات المصرفية الإسلامية.

4 إلقاء الضوء على الأدوار الاجتماعية للمصارف الإسلامية، ودورها في تفعيل قطاع البر والإحسان، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لبناء اقتصادي محلي قوي، مع النظر في بعض التجارب المصرفية في هذا الصدد.

(وما توفيقنا إلا بالله؛ عليه نتوكل، ومنه نرجو المعونة، وإليه المرجع والمآب)

الفعاليات المُصاحبة - الثلاثاء 15 إبريل 2025م

مبنى الطالبات - جامعة الأمير مقرن - المدينة المنورة - السعودية



1:30 م - 8:30 م



الاستقبال

1:30 م - 2:00 م

ورشة عمل

2:00 م - 4:00 م

معيّار الحوكمة الجديد من أيوفي
آلية صناعة القرار الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية

استراحة - صلاة العصر

4:00 م - 4:30 م

ورشة عمل

4:30 م - 6:30 م

آليات ووسائل تطوير المنتجات المالية الإسلامية في ظل أدوات الهندسة المالية

استراحة - صلاة المغرب

6:30 م - 7:00 م

مُحاضرة

7:00 م - 8:30 م

ذكرياتي عن المصرفية الإسلامية

اليوم الأول - الأربعاء 16 إبريل 2025م

قاعة المعلم محمد عوض بن لادن - مبنى الطالبات - جامعة الأمير مقرن - المدينة المنورة - السعودية

9:30 ص - 4:00 م

الاستقبال

9:30 ص - 10:00 ص

افتتاح اليوم الأول من أيام الندوة

10:00 ص - 10:15 ص

كلمة ترحيبية

الجلسة الأولى

10:15 ص - 11:45 ص

رحلة المصرفية الإسلامية: من البدايات إلى العالمية

محاور الجلسة:

1. الحلقة المفقودة في تاريخ المصرفية الإسلامية: تأثيرها على مسار التطور الحالي للصناعة.
2. بصمات الفقهاء: تأسيس الإطار الشرعي للمصرفية الإسلامية.
3. التوسع العالمي للمصرفية الإسلامية: حدود وأفاق.
4. رؤية الرواد: تأسيس الحلم وصناعة المستقبل.

استراحة صلاة الظهر

11:45 ص - 12:30 م

الجلسة الثانية

12:30 م - 2:00 م

مسارات مبتكرة لنمو المصارف الإسلامية: النواخذ الإسلامية والاستحواذ كاستراتيجيات توسعية

محاور الجلسة:

1. النواخذ الإسلامية: لماذا نشأت وما هي أهدافها؟
2. الحفاظ على الهوية الإسلامية: كيف نحقق التوافق مع الشريعة؟
3. الاستحواذ المصرفي كوسيلة للتحويل: تجربة بنك الجزيرة.

الجلسة الثالثة

2:00 م - 3:30 م

نحو حوكمة شرعية متكاملة: الأساس الراسخ للمصارف الإسلامية

محاور الجلسة:

1. نحو حوكمة شرعية شاملة: من الإطار القانوني إلى التطبيق العملي.
2. لجان الرقابة الشرعية: حُرّاس الشريعة في المصارف الإسلامية.
3. المعايير الشرعية الدولية: تطبيقات ناجحة وتحديات قائمة.

ختام جلسات اليوم الأول

3:30 م - 4:00 م

اليوم الأول - الأربعاء 16 إبريل 2025م

موعد دخول الضيوف - « 7:30 م - 8:30 م »

9:00 م

حفل الافتتاح

الكلمات الافتتاحية.

فيديو قصير بعنوان:

«لمحات من المصرفية الإسلامية: من النشأة إلى الواقع المعاصر».

فقرة جائزة صالح كامل للاقتصاد الإسلامي.

توقيع اتفاقيات التعاون.



اليوم الثاني - الخميس 17 إبريل 2025م

قاعة المعلم محمد عوض بن لادن - مبنى الطالبات - جامعة الأمير مقرن - المدينة المنورة - السعودية

9:30 ص - 3:30 م

الاستقبال

9:30 ص - 10:00 ص

الجلسة الرابعة

10:00 ص - 11:30 ص

المصارف الإسلامية: محركات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية

محاور الجلسة:

1. إعادة تفعيل قطاع البر والإحسان: المصارف الإسلامية في خدمة المجتمع.
2. دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة: كيف تساهم المصارف الإسلامية في بناء اقتصاد محلي قوي؟
3. دراسة حول تقييم دور المصارف الخليجية الاجتماعية والتنمية.

الجلسة الخامسة

11:30 ص - 1:00 م

مستقبل المصارف الإسلامية: بين التحديات والفرص الواعدة

محاور الجلسة:

1. التحديات التشريعية والقانونية.
2. الابتكار في المصرفية الإسلامية: من تطوير المنتجات إلى التكنولوجيا المالية.
3. التنافسية العالمية: كيف يمكن للمصارف الإسلامية قيادة السوق العالمي؟

استراحة صلاة الظهر

1:00 م - 1:45 م

الجلسة السادسة

1:45 م - 3:00 م

جلسة حوارية خاصة:

المجموعات المصرفية الإسلامية ودورها في ريادة قطاع المصرفية الإسلامية وتعزيز مفاهيم الاقتصاد الإسلامي

محاور الجلسة:

1. المجموعات المصرفية الإسلامية ودورها في تعزيز مفاهيم الاقتصاد الإسلامي.
2. التوسع الإقليمي والدولي للمجموعات المصرفية الإسلامية: الفرص والتحديات.
3. التنافسية بين المصارف الإسلامية والتقليدية.
4. الحفاظ على الإنسان وتنمية المجتمع في أعمال وأهداف المجموعات المصرفية.

الكلمة الختامية وتلاوة توصيات الندوة

3:00 م - 3:15 م

الإعلان عن ندوة البركة للاقتصاد الإسلامي رقم 46

3:15 م - 3:30 م

ختام جلسات اليوم الثاني